

ملحق الجريدة الرسمية

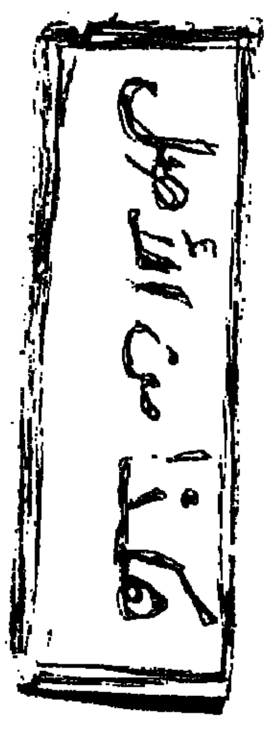
مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ٦/جمادي الثاني /١٤١٥ هجرية الموافق ١٩٩٤/١١/٢٠م ميلادية .

(العدد ٧) (المجلد ٣٢)

- جدول الاعمال -



الصفحة

د- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور هاني حجازين .

هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني .

و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش .

ط- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فياض جرار .

و - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبدالله اخوارشيدة .

ي - طلب اجازة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا .

٣) الردود على الاسئلة :- ١٢

١- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤١١٠) تاريخ ١٩٩٤/٤/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٥٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٦٠) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

٣- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٤٤٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٩ جواباً على السؤال رقم (١٧٨) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

٤- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٥٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

٥- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٤٩) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

٦- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٦٥٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٨٤) المقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين .

٧- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٥٧٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

(٤) قرارات اللجان . ٣٦

١. قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٢ والمتضمن مشروع القانون

الصفحة

المعدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ والمعاد من مجلس الاعيان .

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥م والمتعلق بالقوانين التالية :

- قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .

- مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ .

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

• وقائع العدد

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/١١/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السابعة من الدورة العادية الثانية برئاسة **معالي المهندس سعد هايل السرور** وحضور أمين عام مجلس الأمة **السيد حكم خير** .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
جمال الصرايرة ، د. هاني حجازين .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
ضيف الله المومني ، د. بسام العموش ، فياض جرار ، عبدالله اخوارشيدة ، جمال الخريشا

وحضر من الحكومة

١- **معالي السيد ذوقان الهنداوي** : نائب رئيس الوزراء .

٢- **معالي الدكتور جواد العناني** : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣- **معالي الدكتور هشام الخطيب** : وزير التخطيط .

٤- **سماحة الشيخ عبد الباقي جمو** : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٥- **معالي المهندس سمير قعوار** : وزير النقل .

٦- **معالي الدكتور صالح ارشيدات** : وزير المياه والري .

٧- **معالي الدكتور عارف البطاينة** : وزير الصحة .

٨- **معالي السيد سامي قموة** : وزير المالية .

٩- **معالي الدكتور فواز ابو الغنم** : وزير الشباب .

١٠- **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزيرة الصناعة والتجارة .

١١- **معالي الدكتور عبدالرزاق النسور** : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٢- **معالي الدكتور هاشم الدباس** : وزير البريد والاتصالات .

١٣- **معالي الدكتور محمد الذنيبات** : وزير دولة للتنمية الادارية .

١٤- **معالي المهندس منصور بن طريف** : وزير الزراعة .

١٥- **معالي الدكتور راتب السعود** : وزير التعليم العالي .

١٦- **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة .

١٧- **معالي السيد هشام التل** : وزير العدل .

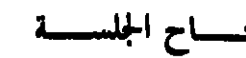
وحضر من الامانة العامة السادة :-

١) **نذير عطيات .**

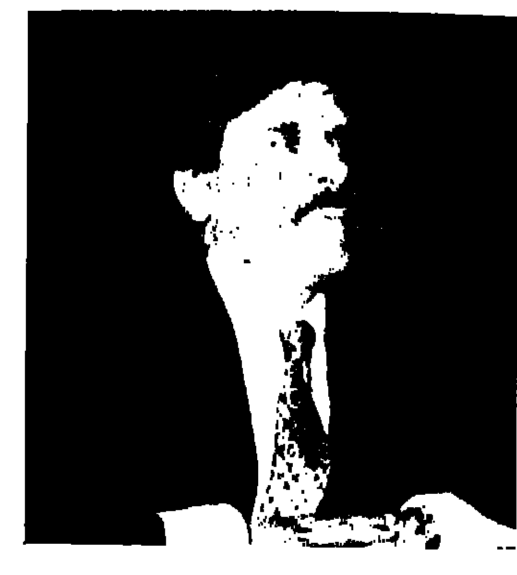
٢) **علي الحسبان .**

٣) **محمد الرديني .**

٤) **غسان النجداوي .**



١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل واعلن إفتتاح الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب إجازة مقدم من سعادة الدكتور هاني حجازين .

ب- طلب إجازة مقدم من معالي السيد جمال الصرايرة .

جـ- طلب إجازة مقدم من معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة .

د- طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا .

هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فياض جرار .

و- طلب اجازة مقدم من معالي المهندس علي أبو الراغب .

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش .

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله اخوارشيدة .

ط- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة . الشيخ عبدالمنعم ابو زنط .

السيد عبدالمنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الأخوة النواب

السلام عليكم أما بعد :

فإن المجزرة التي فوجئنا بها على باب مسجد فلسطين في غزة هاشم بعد صلاة الجمعة الماضية ، كانت مجزرة شبيهة بمجزرة خليل الرحمن فجر ١٥ من رمضان المبارك .

لكن مجزرة غزة هاشم كانت أعمق جراحاً وأشد إيلاماً حيث الأخ يقتل أخاه ، عكس ما جرى في مجزرة خليل الرحمن

حيث كان اليهودي يقتل الفلسطيني .

لأجل ذلك أهيب بالمجلس الكريم أن يوجه نداءً أخوياً عاجلاً مساء اليوم لسائر الأخوة في فلسطين الرسل والانبياء بأن يتقوا الله في دماء العربي المسلم ، وأن يتقوا الله في رحم الاخوة والوحدة الوطنية .

وأن يفوتوا على أعداء العروبة والاسلام كيدهم ومكرهم حيث يتربصون بنا ريب المنون . والله تعالى حذرنا لقوله تعالى : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا . " صدق الله العظيم

كما أني أحذر الحكومة من تسليط سيف الغلاء الفاحش الظالم ، إلا إذا خططت لتكرار هبّة نيسان ٨٩ إثر غلاء البنزين .

وبذلك ستجد الحكومة مبرراً للبطش والارهاب الدموي في الشعب تنفيذاً لتوصية رابين وكلينتون الذي يجر وراءه أذيال الخزي والعار في مستنقع سقوط حزبه في الانتخابات .

وفي الختام ، اني لأشكر الله عز وجل الذي منّ عليّ بنعمة الشفاء إثر العدوان الغاشم الذي استهدف اغتيالي برعاية الحكومة ومباركتها ، كما أشكر الأخوة اعضاء مجلس النواب وعلى رأسهم معالي الاخ الرئيس ابو هايل الذي كان في تعاطفه الأخوي هايل بن هايل .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، أرجو من الزميل الكريم قبول ملاحظتي بأننا نتيح هذه الفرصة للحديث في المواضيع الطارئة وقد تحدّثت في موضوعين أو ثلاثة مواضيع أحدها طارىء وأقدر لك بذلك لكن اثنين أخرين لا علاقة لهم بالحالة الطارئة ... وشكراً .الاستاذ نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

ما جرى من أحداث مؤسفة في قطاع غزة بين الاخوة مؤلم ومحزن ومرير خاصة وانها اتت بعد ان وصل الشعب الفلسطيني الى اعتراف العالم بحقوقه على تراب وطنه بعد ثمن مكلف من الدم والدموع دفعه ثمناً لهذا الهدف ، والمطلوب اليوم من جميع الفصائل الفلسطينية الى تحكيم العقل والحوار البناء وتوفير الشباب لمعركة البناء والانتاج ، لان الفتنة اذا اتسعت لاسمح الله لن يسلم فيها أحد كما يتوجب على القيادات العربية ان تبادر الى مساعدة الاخوة الى تطويق ما جرى من احداث ، والتي هي نزيف في الجسم العربي قبل ان تكون في الجسم الفلسطيني .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : أوافق على كل ما تفضل به زميلي الاستاذ نادر الظهيرات على أن تأتي الافكار الجميلة والطيبة نحو الشعب الفلسطيني وقضاياه على شكل نداء أخوي موجه من مجلس النواب الاردني الى الاشقاء الفلسطينيين بكافة مواقعهم واصطفافاتهم السياسية .... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

يبدو أننا ستتكلم كثيراً في هذا الموضوع ، لذلك تحت عنوان نداء أخوي الى الشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية في الداخل بأن ترجع الى الحوار وأن تترك لغة الدم والقتال .

اقترح أن نصوت كمجلس على هذا الامر سيما أنه اقترح من أكثر من واحد وثني عليه .

الموضوع المستعجل الذي أود أن أتحدث به معالي الرئيس هو موضوع قبول الطلبة الاردنيين في مصر ، تعلمون أن الجامعات قد بدأت الدراسة بها منذ فترة طويلة وهنالك مقاعد مخصصة من جمهورية مصر العربية للطلاب الاردنيين بواسطة الحكومة ، بواسطة وزارة التعليم العالي . وقد أرسلت وزارة التعليم العالي مشكورة أسماء الطلاب وهم من خيرة أبنائنا ومن ذوي المعدلات العالية وضمن المقاعد المخصصة وحسب الاتفاق بين حكومة الاردن وحكومة مصر . لكن القبولات لم تأتي لحد الان رغم مرور أكثر من شهرين على الدراسة في جامعات مصر .

تفضل معالي وزير التعليم العالي مشكوراً بالاتصال أكثر من مرة مع وزير التعليم العالي في مصر ، وأيضاً دولة رئيس الوزراء تفضل مشكوراً بالاتصال مع رئيس وزراء مصر ولحد الان لم تحل المشكلة ، وهؤلاء عدد كبير من الطلاب هم من ذوي المعدلات العالية الذين ستذهب عليهم فرصة الدراسة في هذا العام .

فأقترح معالي الرئيس أن يرسل هذا المجلس برقية الى الاخوة في مجلس الشعب المصري لتبني الموضوع ولحل هذه المشكلة التي سيدفع ثمنها طلاب كثيرون من أبناء هذا البلد دون ذنب لهم ودون أي مشكلة . وأقترح أن تكون البرقية بالصيغة الديبلوماسية المعتادة الاخوية التي اعتدنا عليها في هذا البلد ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

ألقي هذه الكلمة بأسم الزملاء مع حفظ الالقاب ، حمزة منصور ، أحمد الكساسبة ، همام سعيد ، محمد الحاج ، عبدالعزيز جبر ، خليل حدادين ، بدر الرياطي ، سليمان السعد ، محمد عويضة ، ذيب عبدالله ، وأحمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

أما آن للحكومة أن توقف اعتداءاتها

على الحريات العامة وحقوق الأنسان ؟؟؟!!!

معالي رئيس مجلس النواب ... الزملاء الكرام

لقد قامت نقابة المهندسين الاردنيين بدعوة رموز وطنية أردنية بأعيانهم ، فيهم عدد من النواب ومن الأمناء العامين للاحزاب وفيهم رئيس اللجنة الملكية للحريات العامة وحقوق الانسان ، وذلك من اجل مناقشة ثلاث اوراق علمية تتحدث عن مخاطر التطبيع على الوطن والأمة حاضراً ومستقبلاً وقد حصلت على موافقة الجهات الرسمية .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

لقد حضر الى مجمع النقابات بعض سيارات الأمن ، كما حضر جمع من الشباب بالزي المدني يقودهم من خارج قاعة الرشيد رجل مدني مع ضابط شرطة ، واثناء القاء الورقة الاولى اصدر امره اليهم بتعطيل هذه الندوة ، فقاموا بالهتافات المدوية والتصفيق الحاد ، والتزم جميع المشاركين ضبط النفس ازاء هذه التصرفات اللامسؤولة وخاطبهم العين السابق الاستاذ حمد الفرحان بلغة الاب و المسؤول الحكيم محاولاً اقناعهم بأننا نلتقي معهم في الهدف ، وحاول العين السابق الاستاذ نجيب الرشدان رئيس اللجنة الملكية للحريات العامة وحقوق الانسان ان يتكلم مراراً فلم يمكنوه من قول كلمة واحدة فاضطر رئيس الجلسة الى رفعها .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

ومما يزيد الامر استهجاناً ان رجال الأمن احتجوا على دعوة الأمناء العامين للاحزاب وعلى وجود زملائكم النواب وطالبوا رئاسة الجلسة باخراج الأمناء العامين للأحزاب واخوانكم النواب .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

ان هذا التصرف المستهتر بالديموقراطية وبمؤسسات الوطن ، وبحقوق الانسان ، وبكرامة هذه الرموز الوطنية ، يجعلنا نشعر حقاً ومعنا كل المخلصين في بلدنا العزيز ، بان الادعاء أن الديموقراطية خيارنا الأستراتيجي الذي لا رجعة عنه ، لا يصمد أمام مثل هذه الممارسات العرفية ويؤدي الى انتكاسات خطيرة ، ويهز سمعة بلدنا العزيز في الداخل والخارج .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

لقد أراد أعداء الديموقراطية وحقوق الانسان في هذا البلد ان يجروا المشاركين في الندوة الى

فتنة تهدد أمننا ومسيرتنا واستقرارنا ولكن رئاسة الجلسة والمشاركين في الندوة تحلوا بأقصى درجات ضبط النفس ورفعوا الجلسة ليفوتوا عليهم الفرصة .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

اننا نطالبكم وبالحاح بالنهوض بمسؤوليتكم في الدفاع عن هذه المسيرة الديمقراطية وحماية القانون وصون الحريات العامة ووضع حد لهذه التصرفات التي تمارس من قبل عناصر في اجهزة تابعة للحكومة وتتحرك بتوجيهات منها .

" حفظ الله بلدنا العزيز من كل فتنة "

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأرجوا من الرئاسة الجليلة أن توزعها على الزملاء النواب وعلى وكالات الانباء .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالمجيد الاقطش .

الدكتور عبدالمجيد الاقطش : شكراً معالي الرئيس .

اللهم اجعلنا دائماً من الشاكرين الذاكرين ولا تجعلنا من المنكرين الساخطين ، وبالشكر تدوم النعم .

لقد قامت الحكومة مشكورة هذا العام بشراء مستشفى النديم في مأدبا ، ولكن هذا المستشفى لم يبدأ العمل لغاية الان .

والذي حدث أن هناك العديد من الموظفين والاطباء والممرضين أصبحوا في بيوتهم بدون عمل ، ونحن نعلم ان الموظف أينما كان فهو يخدم هذا الوطن .

لذا فأنني اتوجه الى الحكومة الرشيدة بنداء عاجل باعادة هؤلاء الى الخدمة وأن ينضموا الى صفوف العاملين في وزارة الصحة . وان لا يطول الامد على إغلاق مستشفى النديم فعند ذلك تكون الخسارة لاسمح الله . وخاصة إذا علمنا بان عدداً كبيراً من العاملين في المستشفى لديهم الخبرة الطويلة في الاجهزة الحديثة الموجودة في داخل هذا المستشفى . أملي بالله ثم بالحكومة أن تستمع الى ندائنا هذا عاجلاً وأن تقوم باعادة اولئك الاطباء والممرضين والعاملين الى المستشفى ... وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : الزميل نواف القاضي .

– وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب –

السيد نواف القاضي : شكراً معالي الرئيس .

بالفعل كما تحدث معالي الزميل أبو فيصل عن أبناء لنا من الطلاب ، فأنني أقترح أن تستوعب هؤلاء الجامعات الاردنية لان المدة أصبحت طويلة عليهم وأن الصفوف في جامعاتنا تستوعب خمسين طالباً ، بدل أن يكونوا خمسين يكونوا ستين طالباً في المحاضرة ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير التعليم العالي .

معالي وزير التعليم العالي : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع هنالك اتفاقية ثقافية تربط المملكة بجمهورية مصر العربية ، هذه الاتفاقية منذ سنتين انتهت ولم تجدد بعد رغم مخاطبات كثيرة قامت بها وزارة التعليم العالي . هنالك حوالي "٥٠" مقعد الان لطلابنا حسب الاتفاقية السابقة أرسل بهم الى وزارة التعليم العالي المصرية ولم تقبل هذه الطلبات .

خاطبت زميلي وزير التعليم العالي أكثر من مرة ، وهنالك كثير من المراجعات يقوم بها سعادة السفير والمستشار الثقافي ، دولة رئيس الوزراء مشكوراً هاتف دولة رئيس الوزراء المصري ، وبعد ذلك قمت بمهاتفة زميلي مرتين ، وحتى هذه اللحظة لم يكن هنالك أي

إجراء ، في الواقع إذا لم تنتهي المشكلة خلال اسبوعين يكون العام الدراسي قد انتهى وقد ضاعت فرصة هؤلاء الطلبة على الالتحاق بالجامعات المصرية .

سأقترح على زملائي أعضاء مجلس التعليم العالي أن نحاول استيعاب وعددهم حوالي "٥٠" بجامعاتنا الاردنية الرسمية كل حسب معدلة وتخصصة إعتباراً من الفصل الثاني إن شاء الله .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، الدكتور فرح الربضي .

الدكتور فرح الربضي : شكراً معالي الرئيس .

يضع ديوان الخدمة المدنية كل عام أسس التعيينات ، وكان من الأسس المستخدمة أن هنالك حالات إنسانية ، واعني بالحالات الانسانية أن يكون في العائلة الواحدة ثلاث أشخاص أو أكثر بدون توظيف وكانت هذه الحالات تنطبق عليهم ويعين واحد منهم .

معالي رئيس المجلس : دكتور إذا سمحت لي هل هذا الموضوع طاريء ؟

الدكتور فرح الربضي : نعم ، عُدل النظام وهنالك حالات انسانية .

معالي رئيس المجلس : أنا سألت دكتور هل هذا الموضوع طاريء ؟

الدكتور فرح الربضي : يا سيدي لأن الناس ينتظرون منذ أربعة شهور ، لانه عدلت هذه الانظمة واستعيض عنها بمن يتقاضى معونة من صندوق المعونة الوطنية . وارسلت قائمة الى رئاسة الوزراء ، فنتمنى على الحكومة الموقرة أن تحاول التعجيل في البت بامر هؤلاء لانهم كلهم من ذوي العوز والفقر ومنذ حوالي اربع شهور وهم ينتظرون مثل هذه المعالجات ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ عبدالعزيز .

السيد عبدالعزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

لقد اطلعت على بيان مجلس النواب المتعلق بقضية الحرم الابراهيمي شاكراً لمعاليكم إصدار هذا البيان بأسم المجلس ، لكني لاحظت أن البيان أغفل بعض الملاحظات التي أبداها – بعض الزملاء – ثم موافقة مجلس النواب على الاخذ بالاعتبار جميع ملاحظات النواب ، كما أن البيان اشتمل على مطالبة الحكومة بان تظهر موقفاً حازماً في هذا الموضوع ، الحقيقة لم نسمع من الحكومة تنفيذاً لهذا المطلب من مجلس النواب ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شاكرين للزملاء الذين تفضلوا بالحديث في المواضيع الطارئة ، وكنت قد نوهت في الجلسة السابقة على الزملاء الذين يرغبون في الحديث في مواضيع طارئة أن ينسقوا مع الرئاسة أو المكتب الدائم . لكن من جميع الذين تكلموا لم يجري التنسيق مع الرئاسة سوى من زميل واحد فقط . لذا سألتزم بقرار الرئاسة في الجلسة القادمة ولن

أسمح لأي زميل يتحدث في موضوع طارىء مالم يكن هناك تنسيق مسبق مع الرئاسة أو مع المكتب الدائم ، فأرجو من الزملاء الافاضل إذا كان هناك مواضيع طارئة أن يتم التنسيق فيها مع الرئاسة قبل موعد الجلسة لكن هناك اقتراح قد طرح من الزملاء باصدار بيان عن هذا المجلس بمناشدة الاشقاء بتفعيل لغة الحوار بدل لغة العنف . هل هناك مقترح محدد من المجلس أم يرى المجلس تفويض الرئاسة والمكتب الدائم لأصدار هذا البيان ؟ دولة الاستاذ طاهر المصري .

السيد طاهر المصري : شكراً معالي الرئيس .

أعتقد الاخوان يوافقوا على التفويض لكن أرجو أن يكون نداء وليس بيان ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : نداء ، حسناً . الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

(٣) الردود على الاسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤١١٠) تاريخ ١٩٩٤/٤/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٥٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢١ / ١١٥٥

التاريخ : ١٥ / ١٠ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٧ / ٣ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٥٧) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

د .عبدالرزاق طبيشات

رئيس مجلس النواب بالانابة

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم :

التاريخ : ٩ / ٣ / ٩٤

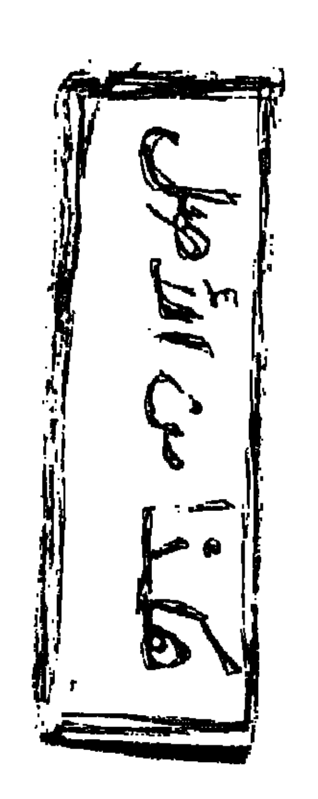
الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاوقاف للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها من



معاليكم تجاه مدير اوقاف الزرقاء والذي يتعامل مع موظفي الوزارة من أئمة وخدم ومؤذني المساجد بأساليب عرفية بعيدة كل البعد عن روح المسؤول . وأن موظفي الوزارة في محافظة الزرقاء قد تعاملوا مع مدراء عديدين ولكنهم لم يصطدموا بمثل هذا المدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ١ / ١ / ٢٢ / ٤١١٠

التاريخ : ٢٦ / ١٠ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٧ / ٤ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اشارة الى كتاب دولتكم رقم (١١٥٥/٢١/١٦/٣) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٧م ، والمرفق به صورة عن السؤال رقم (٢٥٧) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

أرجو أن أبين لدولتكم أن مدير أوقاف محافظة الزرقاء ، أو أي مدير آخر سواء كانوا في الوزارة ، أو في المحافظات والألوية ، يطبقون القوانين والأنظمة والتعليمات ، وأن أي اجراء يتخذ بحق المخالفين يكون ضمن هذه التشريعات ولكل موظف الحق أن يتظلم ، والوزارة بدورها تتحقق من الأمر ، وتضع الأمور بالتالي في موضعها الصحيح ولم يتقدم أي موظف في الزرقاء ، بشكوى ضد مدير الأوقاف ، واذا كان لدى سعادة النائب ، أي حالة فيمكنه عرضها على الوزارة للتحقق منها واتخاذ الأجراء المناسب حيالها .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الأحترام ،،،

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الأسلامية

الدكتور / عبدالسلام العبادي

السيد الامين العام : وقد طلب الدكتور العموش تأجيل الاجابة ...

معالي رئيس المجلس : عفواً ، الزملاء الكرام سنفقد النصاب أرجو الانتظار قليلاً لحين عودة البعض .

السيد الامين العام : وقد طلب الدكتور العموش تأجيل الاجابة الى الجلسة القادمة بسبب تغيبه لظروف صحية .

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٦٠) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٦٥٦

التاريخ : ١١ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢١ / ٢ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٦٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم :

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

هل صحيح ان المملكة الأردنية تقتطع مبلغ حوالي العام أقساطاً شهرية من موظفيها المنتفعين من الأبنية السكنية دون ان تدفع هذه الاقساط لبنك الاسكان ؟

واذا صح ذلك فمن يتحمل الفوائد التي يفرضها البنك على التأخير في دفع الاقساط ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٤/٢/١٤

النائب : د. فرح الربضي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / أ / ٤٢٦٠

التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٦٥٦/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ومرفقة السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي حول قيام الملكية الاردنية باقتطاع اقساط شهرية من موظفيها المنتفعين من الابنية السكنية .

فأبعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير النقل رقم ١٣١٦/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٤/٤/١٢ ومرفقه كتاب عطوفة مدير عام الملكية الاردنية رقم م ع ر ت / م م / خاص /٩٤/٢١٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٩ ، المتضمن الرد على السؤال المذكور اعلاه .

يرجى الاطلاع ، واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٣٠ / ١٣ / ١٣١٦

التاريخ : ١٢ / ٤ / ١٩٩٤ م

الموافق :

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٢/٥١/ ٤/أ / ٢١٧٦ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ومرفقيه كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ٣ /١٦/ ٦٥٦/٢٠ تاريخ ٩٤/٢/٢١ والسؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي حول قيام الملكية الاردنية باقتطاع اقساط شهرية من موظفيها المنتفعين من الابنية السكنية دون ان تدفع هذه الاقساط الى بنك الاسكان .

ارفق طيه صورة عن كتاب عطوفة مدير عام الملكية الاردنية رقم م ع ر ت / م م / خاص / ٢١٣ /٩٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٩ المتضمن الرد على سؤال سعادة النائب .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

اديب هلسة

وزير النقل

الاشارة : م ع ر ت /م م/خاص/٩٤/٢١٣

التاريخ : ١٩٩٤/٣/٢٩

معالي وزير النقل الاكرم

عمان

تحية وبعد ،

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٩٨٩/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، حول السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي حول قيام الملكية الاردنية باقتطاع اقساط شهرية من موظفيها المنتفعين من الابنية السكنية دون ان تدفع هذه الاقساط الى بنك الاسكان ومن يتحمل الفوائد اذا صح ذلك .

يرجى معاليكم العلم بانه قد تم تأسيس جمعية تعاونية تحت اسم جمعية اسكان موظفي ومستخدمي مؤسسة عالية التعاونية برقم تسجيل (٦٠٢) وبتاريخ ١٩٧٤/٨/٢ من اجل إقامة مباني سكنية لاعضائها البالغين اربعماية عضو ولتنفيذ هذه المباني السكنية فقد حصلت الجمعية على قروض تمويلية بلغت في مجموعها ٤,٤٠٠,٠٠٠ دينار اردني على النحو التالي :-

أ) ١٩٥٠٠٠٠ دينار قرض من بنك الاسكان .

ب) ١٤٥٠٠٠٠ دينار قرض من بنك الاسكان .

ج) ١٠٠٠٠٠٠ دينار قرض من صندوق

ادخار موظفي مؤسسة عالية .

- - - - - - - - - - -

٤٤٠٠٠٠ دينار الاجمالي

هذا وقد تم الحصول على هذه القروض منذ عام ١٩٧٩ كقروض ثلاثة اجمالية وقد ابتدأ السداد على هذه القروض منذ عام ١٩٧٩ وما زال مستمراً حتى الان مع الاخذ بعين الاعتبار فترة الامهال التي يعطيها بنك الاسكان ،وحيث ان الجمعية قد حصلت على هذه القروض بصفتها الاعتبارية ، ونيابة عن اعضائها ، فأنه وفي نهاية كل شهر يتم احتساب قيمة الفوائد المدينة على الثلاثة قروض وبواقع ٥ر٨٪ ، ٨٪ و ٧٪ على التوالي وعلى الرصيد المدين للثلاثة قروض حيث يتم استخراج معامل حسابي لغرض توزيع الفوائد على رصيد كل عضو ، فلو انه في شهر معين كان مجموع الفوائد ١٠٠٠٠ دينار فانه يتم جمع كافة ارصدة الاعضاء ولتكن على سبيل المثال ٣٠٠٠٠٠ دينار فإن العامل الحسابي هنا يكون (١٠٠٠ / ٣٠٠٠٠) = ٠٣٣ر٠٠ وهنا يتم إضافة الفائدة المدينة على رصيد كل عضو مدين بمعنى أن من يبلغ رصيده المدين (٧٠٠٠٠) دينار مثلاً تكون فائدة . للذلك الشهر ٧٠٠٠٠ X ٠٣٣ر٠ = ٢١٣ دينار ومن يقل رصيده المدين عن هذا الرصيد يتحمل فائدة اقل وبعكس ذلك من يزيد رصيده المدين عن هذا الرصيد يتحمل فائدة أعلى .

كما ونرجوا معاليكم العلم بان الجمعية مدينة الان بما مجموعه ٣٨٠٠٠٠ دينار كما هو بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ وعلى النحو التالي :

أ) رصيد قرض بنك الاسكان = ٢٦٢٠٠٠ دينار .

ب) رصيد قرض صندوق الادخار = ١١٨٠٠٠ دينار

من هنا يتضح لمعاليكم ان الجمعية كانت تقوم بعملية السداد حسب ضخامة الارصدة وبشكل متزامن مع عملية التحصيل من اعضائها بشكل متسق ومتوازن بدليل ان احد قرضي بنك الاسكان قد تم سداده في نهاية المدة القانونية وهي ١٩٩٣/١٢/٣١ ، اما القرض الثاني لبنك الاسكان فستنتهي مدته القانونية بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ ورصيده البالغ ٢٦٢٠٠٠ دينار تمثل ارصدة (٢٠) عضو جميعهم من خارج الملكية الاردنية حيث انهم قد استقالوا من عملهم منذ عدة سنوات وهم الان بصدد تسوية اوضاعهم مع بنك الاسكان من اجل الحصول على قروض فردية لسداد دين الجمعية ولتصبح العلاقة بينهم وبين بنك الاسكان نظراً لانتهاء مدة القرض في ١٩٩٤/٣/٣١ .

أما بالنسبة لمبلغ ال ١١٨٠٠٠ دينار رصيد قرض صندوق الادخار فأنه ومنذ ١٩٩٢/١١/١ كان يتم اقتطاع اقساط شهرية من رواتب (٢٣) موظف على رأس عملهم ويتم تحويلها سدادا لجزء من رصيد قرض صندوق الادخار ، حيث قبل هذا التاريخ كان يتم تحويل هذا الاقتطاع الى بنك الاسكان ، هذا مع العلم بأن ارصدة هؤلاء الموظفين كانت تتحمل منذ ١٩٩٢/١١/١ فقط ما نسبته ٧٪ وهي نسبة الفائدة على قرض صندوق الادخار والتي تحسب بنسبة فائدة بسيطة في نهاية العام وعلى الرصيد المدين اذ انه ليس من العدل ان يتحملوا نسبة فائدة قرض بنك الاسكان بقيمة ٨ و ٥ر٨٪ وبفائدة مركبة ، اذ من المفروض ان يتحمل فائدة بنك الاسكان الاعضاء الذين هم خارج المؤسسة ومتقاعسين عن السداد .

انتهز هذه الفرصة لأؤكد لمعاليكم توخي الحرص الكامل والعدالة في توزيع الفوائد حيث لا ابالغ بان اقرر بأنه يتم عمل ميزان مطابقة شهري لاحتساب توزيع هذه الفوائد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محمود جمال بلقز

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الربضي .

الدكتور فرح الربضي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أن هذا السؤال قد وجه في الدورة السابقة وجاء متأخراً الرد عليه ، ولكن حتى في هذا الرد ولو أنه متأخر هنالك بعض المغالطات . لانني أعلم علم اليقين بأن هنالك أقساط من المساهمين في جمعية إسكان الملكية الاردنية لم تسدد لبنك الاسكان ، وكان سؤالي عمن يتحمل الفوائد التي تترتب على تأخير هذه الاقساط ؟ وجاء الجواب وأعتقد أنه ناقص أو لا يحكي الحقيقة .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٤٤٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٩ جواباً على السؤال رقم (١٧٨) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم :٣ / ١٦ / ٢٠ / ٧٠٩

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٧٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٦ رمضان ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٦ شباط ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصناعة والتجارة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- لماذا أوقف مصنع الزجاج في معان

٢- وهل في نية الحكومة إعادة تشغيله ؟؟ ومتى سيتم ذلك ؟؟

٣- هل تم صرف رواتب العاملين في المصنع شهرياً وفي الوقت المحدد ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب : بدر صالح الرياطي

نائب محافظة معان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم ٣٣٢ / ١ / ٢٧ / ٤٤٤٤

التاريخ : / / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٩ / ٣ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣/١٦/٢٠/٧٠٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ ومرفقه السؤال الموجه من سعادة النائب بدر الرياطي حول مصنع الزجاج في معان .

ارجو التكرم بالعلم بان المصنع اوقف ، وذلك لضرورة عمل الصيانة اللازمة للفرن الذي كان في وضع مهدد بالانهيار في اي وقت .

اما فيما يختص بنية الحكومة باعادة تشغيله فان مجلس الوزراء الموقر كان قد قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ الموافقة على السير في اجراءات دراسة جديدة لتصويب اوضاع الشركة الفنية وتشخيص المشكلات والتركيز على موضوع ترميم الفرن وصيانته واستبدال الات السحب الثلاث ودراسة ادخال خط جديد لانتاج الزجاج المسلك والمحجر واجراء دراسة تسويقية لمنتجات المصنع ، وقد تم تخصيص مبلغ مائة الف دينار لهذه الدراسة وتم تشكيل لجنة برئاسة امين عام وزارة الصناعة والتجارة والجهات المعنية للاشراف على هذه الدراسة .

اما فيما يتعلق بالسؤال الخاص برواتب العاملين ، فيتم صرفها شهرياً ، الا انه في بعض الاحيان يتأخر دفعها عن الموعد المحدد لحين تدبر الموارد المالية اللازمة لذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

الدكتورة ريما خلف الهنيدي

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٥٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٧١٦

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٠١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، والمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس . رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٥ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه / الاكرم للاجابة عنه خلال المدة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- تقاسي منطقة شرق الحزام الدائري (المغيرات ووادي القطار) في منطقة ماركا .

٢- المنطقة الواقعة شرقي شركة تويوتا والمنطقة الواقعة شرقي محطة العيفان (ام عصيلان) في منطقة بسمان .

من عدم توصيل المياه اليها لغاية الآن رغم مطالبتنا باسم الاهالي لتوصيل المياه اليهم في المناطق اعلاه ومنذ عام ١٩٨٦ . ورغم ان هذه المناطق تقع بالقرب من وسط عمان الا انها محرومة تماماً من هذه الخدمة الحياتية الضرورية ورغم وعود وزارة المياه (سلطة المياه) المتكررة برصد المخصصات لها سنوياً ومنذ عام ١٩٨٦ ، الا انه لم يتم تنفيذ اي شيء .

فرجوا الاجابة إلى متى يقاسي هؤلاء المواطنين ومتى يمكن ان يحل الفرج عليهم ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمّاد ابو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه والري

الرقم : س م / ٤ / ٧ / ٢ / ٣٤٥٦

التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٣/١٦/٢٠/٧١٦ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ والمتعلق بسؤال سعادة النائب / حماد ابو جاموس / حول خدمة مناطق في العاصمة عمان بالمياه .

ارجو ان اعلمكم بما يلي :-

١. منطقة شرق الحزام (المغيرات ووادي القطار) : تم تجهيز الدراسات والمخططات الضرورية لطرح عطاء لتنفيذ شبكة مياه وخطوط رئيسية لخدمة هذه المنطقة بالمياه خلال هذا العام ١٩٩٤ .

٢. المنطقة الواقعة شرقي شركة تويوتا / طبربور قامت السلطة بتنفيذ مشروع لخدمة المنطقة المذكورة وبقي جزء غير منظم لم يتم خدمته وسوف يتم خدمة هذا الجزء بالمياه في حال تنظيم وفتح الشوارع في هذه المنطقة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير المياه والري

د . هشام الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : س م / ٤ / ١٠ / ١٤ / ٣٣٦٧

التاريخ : ١٦ / ٣ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : **شكوى من عدم وصول المياه**

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٣/١٦/٢٠/٧١٦ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٢٠١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ والمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس بخصوص الموضوع اعلاه

ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :-

١- منطقة وادي القطار

ان سبب عدم خدمة المنطقة حتى الآن بمياه الشرب يعود لعدم تنظيمها رسمياً من قبل امانة عمان الكبرى وبالتالي عدم تمكن السلطة من عمل اية دراسة على شوارع مكتسبة التنظيم القطعي وعندما نظمت مؤخراً ، باشرت السلطة فوراً في اعداد الدراسة اللازمة لذلك وادرج العمل ضمن مشاريع السلطة والتي سيتم تنفيذها حسب الامكانيات والاولويات .

٢- منطقة شرق شركة تويوتا (حي نايفة)

لقد تم طرح خدمة هذه المنطقة بشبكة المياه من خلال عطاء المتفرقات لعام ١٩٩٢ والذي انتهى تنفيذه في عام ١٩٩٣ ، وعند تحويل المخططات لتصديقها (قبل التنفيذ) من قبل امانة عمان الكبرى ، وافقت الامانة فقط على خدمة حوالي ٨٠٪ منها في حين استثنت موافقتها عن المنطقة المتبقية لحين استكمال

اكتساب التنظيم درجته القطعية والذي حتى تاريخه لم يتم .

٣- حي المدورة

تقوم سلطة المياه حالياً باجراء دراسة لتعديل خطوط التزويد الرئيسة في المنطقة لضمان تزويد هذا التجمع بالمياه بالشكل السليم وسوف يتم التنفيذ في المستقبل القريب .

ارجو ان اؤكد بان منطقة شرق العاصمة تحظى باهتمام كبير من قبل سلطة المياه وهي حريصة على ايصال خدمات المياه لجميع التجمعات السكانية الموجودة فيها حيث تم خلال عام ١٩٩٣ على سبيل المثال خدمة ثمانية تجمعات سكانية في تلك المنطقة وبكلفة اجمالية تقدر بحوالي (٣٠٠،٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار وكما هو مبين في الكشف المرفق .

واقبلوا الاحترام

وزير المياه والري

د . هشام الخطيب

نسخة / لمعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

نسخة / عطوفة امين عام سلطة المياه

نسخة / مدير ادارة مياه محافظة العاصمة

مع صورة عن كافة المرفقات

نسخة / للتداول

هكذا من الأصل

العطاء رقم ٩٢/١٨٣
تمديد خطوط مياه في عمان
أسماء التجمعات السكانية التي تم خدمتها بالمياه

اسم المنطقة	اسم أصحاب المعاملة	عدد العقارات المخدومة	أطوال الخطوط وأقطارها المنفذة "٣/٤	"٢	"٤	"٦	الطول الكلي للشبكة	الكلفة للتنفيذ
القويسمة / أم نوارة	معاملة أيمن اياس الكرمي وجاوريه	٦٦	٤٤٩و٢٥	٢٠٢٥	١١٦٧	٩٠٠	٤٥٥١و٢٥م	٦٨١٠١و٥ دينار
القويسمة / خلف الدفاع المدني .	معاملة قاسم ذيب التكروري وجاوريه	٣٢	١٠٠	١٣١٠	٢٠٠	—	١٥١٠م	١٩٣٩٠ دينار
مقابل شركة تويوتا الهاشمي الشمالي	معاملة محمد أحمد النعيمان	٢٦	١٨٨	٣١و٣	١١٢٧و٥	—	١٣٤٦و٨م	٢٢٢٨٧و١ دينار
التويجيس / خلف موسسة النقل العام	معاملة أبو علام	٣٨	١٥٢و١	٨١٢و٥	٤٨٣	٤٣٩و٥	١٨٨٧و١م	٢٨٧٠٢ دينار
طبربور / أبو عليا	معاملة جهاد ابراهيم عامر	٢٧	١٣١و٦٥	١٠٨٤	—	—	١٢٦و١٥م	١٩٨٨٩و٥ دينار
القويسمة / أم نوارة / أمر تغييري	خدمة العقار الكائن في منطقة القويسمة أم نوارة .	١	٣و٨	٩٦	—	—	٩٩و٨م	١١٩٠ دينار
أبو نصير	معاملة عبد الله أبو الزيت ومجاوريه	٢٤	٨٨و٤	٧٣٩و٨	٢٥٥و٨	—	١٠٨٤م	١٧٩٢٨و٧ دينار
طبربور (٥) المدوره	معاملة زهير كيفا ومجاوريه	٢٥	١٣٥	١٣٦٨	٣٣١	—	١٥٠٣م	١٨٤٢٨ دينار
		المجموع الكلي :					١٣١٩٧و٧م	١٩٥٩٢١و٨ دينار .
							ثمن مواسير	١٠٣٩٣٨
							المجموع الاجمالي	٢٩٩٨٥٩

٥

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : بداية أود أن أنوه بان تاريخ هذا السؤال والجواب هو في آذار من هذا العام ، أي قبل ثمانية شهور . ومنذ ذلك التاريخ فقد قامت وزارة المياه مشكورة بالمباشرة في تنفيذ بعض مشاريع المياه للمنطقة التي تمثلها ، كما قام معالي وزير المياه الحالي مشكوراً بزيارة لبعض تلك المناطق وأوعز بالاسراع في التنفيذ حسب توفر المخصصات المالية . علماً بأن ما تم صرفه على المنطقة مدار البحث هو (٧٠٨٣٣) دينار فقط .

وإننا إذ نشكر وزارة المياه ومعالي وزيرها فأننا نتمنى أن يكملوا المشاريع المقررة وخاصة منطقة وادي القطّار التي لم تصلها يد الرحمة بعد ، خاصة وأنها من المناطق الرئيسية التي تطالب بتوصيل المياه لها منذ عام ١٩٨٦ ، علماً بأن تنظيمها تنظيماً نهائياً قد تم من قبل أمانة عمان منذ مدة ووضع المخصصات المالية لذلك لينعم سكان منطقة شرق عمان بنعمة توفر المياه والذي جعل الله منه كل شيء حي .

أما بخصوص توصيل المياه لحي المغيرات فقد قامت الوزارة مشكورة بتوجيه كتاب رقم ٧٢/٤/٢٠٣٢٠ بلا تاريخ ، وكتاب رقم أ م ٥٢٦٣/١٧/١/٤ تاريخ ٩٤/١٠/٢٠ حول دراسة توصيل المياه ، وأجابتهم مياه العاصمة بموجب كتابها رقم أ /٣٧٢٩/١٧ بأن المشروع يحتاج الى مبلغ "٥٤٠٠٠" دينار بقصد توصيل المياه لتلك المنطقة .

نحن على علم بأن المنطقة كانت تحت التنظيم ولكن التنظيم قد انتهى وهو موجود حالياً تحت التطبيق النهائي في مجلس التنظيم الأعلى .

الأمل كبير بمعالي وزير المياه أن يعطي هذا الموضوع الاهمية القصوى لتوصيل المياه لتلك المنطقة التي تقاسي منذ مدة طويلة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري :

شكراً معالي الرئيس .

أشكر أخي سعادة النائب حماد أبو جاموس على إهتمامه وأشكره على الجولة الميدانية التي تمتعت بها وأدت الى معرفتي بأحوال المنطقة . وأريد أن أقول أن اجراءات كثيرة تمت في المدة الاخيرة منها تم إحالة تنفيذ عطاء خطوط مياه في وادي القطّار بقيمة "١٧٢٠٠٠" دينار وسيبدأ العمل في ١/١٢/١٩٩٤ .

بالنسبة لحي المدورة أيضاً صدر أمر تغييري لتنفيذ شبكة المياه من عطاء "ألكس" والشبكة تحت التنفيذ حالياً وسيتم الانتهاء منها خلال "٩٠" يوم . وأرجو أن تكون هذه المعلومات ايجابية بالنسبة لسعادة النائب وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٤٩) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٧٧٨

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١ / ٣ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ ، والمقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

- هل صحيح أن مبدأ التحكيم قد قبلته وزارة الاشغال العامة لمتعهد واحد فقط ؟

- من هو ذلك المتعهد ؟ وما هو التعهد ؟ وما قيمته ؟ وما قيمة المطالبة ؟

- هل تمّ القبول لمبدأ التحكيم لجميع المتعهدين ؟

- هل هناك طلبات تحكيم لمتعهدين آخرين تم رفضها ؟ ولماذا ؟

- لماذا تمّ قبول التحكيم لذلك المتعهد وحده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبدالكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / أ / ٤٢٤٩

التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٤١٤

الموافق : ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم

٧٧٨/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ومرفقه السؤال الموجه من معالي النائب عبدالكريم الدغمي حول مبدأ التحكيم الذي قبلته وزارة الاشغال العامة لمتعهّد واحد فقط ، وإسمه ونوع التعهّد وقيمته . فأبعثُ إليكم بصورة عن كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٢١-٤٠٥٨/٣ تاريخ ١٩٩٤/٤/٧ المتضمن الاجابة على السؤال المذكور .

يرجى الاطلاع ، واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم : ١٢١-٤٠٥٨/٣

التاريخ : ١٩٩٤/٤/٧

الموافق : ١٤١٤/١٠/٢٦

دولة رئيس الوزراء الأفخم

الموضوع / السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٥١/١٢/٤/أ/٢٨٦٨ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ والمعطوف على كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ٧٧٨/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١/٣/١٩٩٤ ومرفقه السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

ارجو دولتكم التفضل بالعلم بما يلي :-

أولاً - احيل العطاء رقم ٨٣/٧٦ الخاص بانشاء طريق اسمنت الجنوب / الطريق الصحراوي عل شركة داود اخوان بقيمة (٢٫٧٦٦٫٦٩٦) مليونين وسبعماية وستة وستين الف وستماية وست وتسعين دينار .

ثانياً - نفذ المقاول العمل في مدة تزيد عن المدة الاصلية للعطاء لاسباب مبررة وغير مبررة

ثالثاً : بعد ان انجز المقاول العمل تقدم بطلب زعم فيه انه تضرر جراء تنفيذ العقد وتسلم العمل استلاماً نهائياً في مدة تزيد عن المدة المقررة وذكر اسباباً متعددة تبريراً لمطالباته المتكررة وبالنتيجة طلب تعويضاً مقداره (٢٫٢٦٩٫٤٩٥) دينار علماً ان المقاول لم يقم باستلام الدفعة النهائية للمشروع ولم يقم بالتوقيع عل مخالصة نهائية بينه وبين الوزارة .

رابعاً - بناء على مطالبات المقاول المتكررة للجهات المختصة ورفضه لاستلام الدفعة النهائية وتوقيع المخالصة تم تشكيل لجان فنية متخصصة من السادة المهندس داود خلف (مدير دائرة العطاءات الحكومية في ذلك الوقت والمهندس عبد المجيد الكباريتي من ملاك الوزارة والمستشار الحقوقي في رئاسة الوزراء عطوفة الاستاذ ضافي شخاترة لدراسة طلبات المقاول فاوصت اللجنة بتعويضه مبلغ (١٢٧٢٨٥) دينار عن الكلفة الزائدة في تنفيذ الاعمال والحصمة وباعفائه من غرامات التأخير والبالغة (١٣٤٨٧٠) دينار .

خامساً : لم يرض المقاول بهذا العرض واستدعى للرئاسة الجليلة فشكلت لجنة اخرى من السادة المهندس محمود مراد (دائرة العطاءات الحكومية) والمهندس جورج بقاعين (وزارة الاشغال العامة والاسكان) والمستشار الاقتصادي في الرئاسة الجليلة السيد صفوان البطاينة ومندوب عن نقابة المقاولين السيد خليل حدادين .

سادساً – لم يجمع اعضاء اللجنة على تقدير قيمة محددة للتعويضات او التمديدات وأوصت بإحالة الخلاف الى التحكيم او القضاء .

سابعاً – طالب المقاول عدة مرات باحالة الخلاف الى التحكيم وبناء على توصيات اللجان نسبت الوزارة الى الرئاسة الجليلة باحالة الموضوع الى التحكيم ووافق مجلس الوزراء على قبول مبدأ التحكيم في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠ .

ثامناً – بناء على ذلك تم عقد اتفاقية تحكيم بين الفريقين وزارة الاشغال العامة والاسكان والمقاول بتاريخ ١٩٩٤/١/٨ .

تاسعاً – وتنفيذاً لهذه الاتفاقية شكلت هيئة التحكيم من معالي المهندس حمدالله النابلسي عن الوزارة والمحامي الاستاذ امين الحسن عن المقاول ونصت الاتفاقية على انه في حالة عدم اتفاق المحكمين على حل الخلاف فلهما الحق باختيار محكم ثالث (ليكون فيصلاً) .

عاشراً – باشرت هيئة التحكيم اعمالها واجراءاتها والاستماع لبينات ودفوع الطرفين وما زالت قيد النظر من قبل هيئة التحكيم

حادي عشر : تقوم الوزارة بدراسة مطالبات المقاولين بواسطة لجان فنية وقانونية لانهاء الخلافات استناداً للمادة ٢/٦٧ التسوية الودية قبل تسوية الخلاف باللجوء الى المحاكم والتحكيم والتي تنص (.... فانه يجب الا يباشر بمثل هذه الاجراءات الا بعد محاولة حل الخلاف باسلوب التسوية الودية)

ثاني عشر – ان مبدأ حل الخلاف عن طريق التحكيم يتم بعد الاخفاق في التسوية الودية وبعد ذلك يحق للمقاول اللجوء الى المحاكم او التحكيم وحسب شروط العقد وقبول الوزارة لمبدأ التحكيم خاضع للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء الموقر استناداً لاحكام المادة ٣/٦٧ من دفتر عقد المقاولة الجزء الاول .

ثالث عشر – لم ترفض الوزارة حتى الان طلبات تحكيم اخرى حيث لم يتقدم اليها اي طلب سوى طلب لاحد المقاولين التجأ الى المحاكم المختصة واقام دعوى ضد هذه الوزارة ثم عاد وتقدم بطلب لاحالة موضوع الخلاف الى التحكيم ولا يزال طلبه قيد الدراسة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان

الدكتور عبدالرزاق النسور



معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

كعادتي بأن اؤكد على ضرورة الشكل حيث قدم السؤال مني بتاريخ ٩٤/٢/٢٣ كما هو مثبت عليه ختم ديوان مجلس الامة وكتاب المجلس الموجه الى دولة رئيس الوزراء في ٣/١/ ٩٤ أي بعد اسبوع من تسجيل السؤال وهذه مدة طويلة أرجو أن نتجاوزها في المجلس سيما انا تكلمنا حول هذا الموضوع في الدورة العادية الاولى كثيراً .

أيضاً الكتاب المرسل من وزارة الاشغال العامة الى دولة الرئيس في تاريخ ٩٤/٤/٧ ، وكتاب دولة الرئيس المرسل الى مجلس النواب بتاريخ ٩٤/٤/٢٤ . أي ان هناك فترة طويلة بين ما أرسلته وزارة الاشغال الى الرئاسة ، رئاسة الحكومة والفترة التي أرسلت بها رئاسة الحكومة الى مجلس النواب . فأرجو أن نؤكد قليلاً على موظفينا في المجلس وفي الحكومة أن تسرّع هذه الامور لان بها مدد قانونية ،

حول موضوع السؤال ،كنت سأكتفي باجابة معالي الوزير لكنني استوضح حسب المادة "٨٦" من النظام من معاليه ذكر أن العطاء أحيل بقيمة كذا ولكن لم يذكر متى كان تاريخ العطاء ، وذكر ثانياً أن المقاول نفذ العمل في مدة تزيد عن المدة الاصلية لم يذكر متى نفذ العطاء . أيضاً لم أجد في الجواب ما هي الاسباب التي أدت الى عدم حل المشكلة بين المقاول والحكومة منذ تاريخ وقوعها ، لماذا كل هذه المدة ؟ لا أعرف لماذا ؟ .

وأيضاً لم أجد في الجواب ما يشير الى ردود الوزراء المتعاقبين على وزارة الاشغال حول هذا الموضوع ، الحقيقة لم أرى ذلك في الجواب وأتمنى أن أراه .

وأحب أن أضيف أنه في البند الثاني عشر من الجواب يقال أن مبدأ التحكيم خاضع للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء الموقر استناداً لأحكام المادة ٣/٦٧ من دفتر عقد المقاولة الجزء الاول ، انا أعرف أن مبدأ التحكيم خاضع لموافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص ، وليس العكس ، الذي أراه مذكوراً أعتقد انه العكس ، لم أرجع الى دفتر المقاولة ولكنني أتكلم من الذاكرة .

أيضاً وأخيراً في البند الثالث عشر يذكر الجواب بأن الوزارة لم ترفض طلبات تحكيم أخرى إلا طلب واحد لان صاحب هذا الطلب تقدم الى المحاكم . إذا تقدم الى المحاكم لا بأس الرفض في مكانه ، ولكنني أعرف أن هنالك أكثر من طلب رفض ، على الاقل أعرف طلب واحد لا زال يتأرجح بين وزارة التربية ووزارة الاشغال ويرفض مع أن قيمة العطاء أقل من ذلك وبالتحكيم ممكن أن تحل .

آمل أن أسمع جواباً على الاستيضاحات... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاشغال .

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة سيدي بالنسبة لموضوع التحكيم ، أنا اعتقد جازماً ان ما دمنا نتحرك ضمن القانون فالخيارات كلها واحدة ، سواء من لجأ الى المحكمة أوالتحكيم ، هذا شيء متفق عليه .

لكن أن يكون أمر التحكيم متروكاً للرأي الشخصي فهذا شيء آخر ، لكن هي مادة ضمن القانون نتعامل بها ، هذه نقطة .

بالنسبة الى هذا الموضوع بالذات أنا اتحمل كل نتائجه لكن ليست عندي الخلفية حقيقة عن موضوع هذا العطاء لماذا أحيل الى مجلس الوزراء وأخذت الموافقة عليه أولاً .

كل ما أعرفه أن هذا المشروع تعثر في بدايته وأن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بمدة خمسة أشهر للمتعهد باتمام مشروعه ، لكن مجلس الوزراء في ذلك الوقت في ١٩٨٧ لم يحدد لماذا هذه المدة فتركها مفتوحة وعائمة ، وهذه نقطة الخلاف الاساسية . المقاول يعتبرها تمديد ، أوالحكومة تطلب عليها غرامة اعتبرتها تمديد غير قانوني ، والمقاول يعتبرها أنها من حقه وهي حق اكتسبه بقرار مجلس الوزراء وبالتالي هو يستحق عليها تعويضاً ، هذه نقطة الخلاف الاساسية .

لكن أعتقد أننا قادرين في هذا الموضوع بالذات على ابراز بيناتنا بشكل واضح بالرغم أن الملفات قديمة منذ حوالي "١١" سنة وبالتالي كاننا ننقب في منجم . استطعنا حصر مواضيعنا بشكل جيد وبيناتنا واضحة أمام المحكم الذي اخترناه وهو المحامي معالي الاستاذ النابلسي . وبالتالي اعتقد أننا لسنا في النهاية ضد أي مواطن له حق عندنا ، هو يأخذ حقه إذا كان له حق عندنا .

النقطة الاخيرة التي تكلم عنها معالي الاخ والتي هي المقاولين الذين رفضنا ، أعتقد أنه كان لدينا بحدود ست أو سبع حالات من هذا الصنف . ومعظمها حلّت بالوسائل حسب عقد المقاولة ، بالوسائل الودية والتسوية واللجان التوفيقية بيننا ، لم يبقى إلا حالتين فقط ، حالة توصلنا الى حل فيها لكن المقاول يريد مبالغ أكثر مما يستحق ولم يطلب التحكيم لغاية هذه اللحظة .

الحالة الثانية وإذا أردت ان أذكره بالاسم فأعتقد أنني غير قادر علىالتعامل معها لسببين ، ان المبلغ المحال عليه حوالي ثلاثة ملايين دينار والمطلوب من الحكومة "١٧" مليون وهذا شيء لا يبرر تحت أي وسيلة أن أدخل معه في تحكيم لان المبدأ مرفوض بداية النقطة الثانية.أنه أقام دعوى لدى المحاكم وإذا أردت أخي أن أذكر الاسم سأذكره .

أما القضية التي بيننا وبين وزارة التربية والتعليم فأعتقد أن المالك لهذه القضية هي وزارة التربية والتعليم وليست وزارة الاشغال ، عندما تحال هذه القضية الى وزارة الاشغال

نستطيع أن نتعامل معها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٦٥٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، جواباً علىالسؤال رقم (٨٤) المقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٢٧٦

التاريخ : ١١ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء

أبعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٨٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين ، رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

د. عبد الرزاق طبيشات

رئيس مجلس النواب بالانابة

نسخة / الى سعادة النائب بسام حدادين

نسخة / الى سجل الاسئلة

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية واحتراماً

١- ارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة . بامل ان اتلقى الجواب خلال المدة القانونية .

السؤال : ما هو مضمون الدراسات التي انجزها ديوان الرقابة والتفتيش ، للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية وما هي ملاحظات الديوان المذكور ومدى تجاوب الوزارات والدوائر المعنية بهذه التوصيات والملاحظات .

نرجو تزويدنا بالنص الكامل لجميع الدراسات التي اجراها ديوان الرقابة والتفتيش المشار اليها منذ تشكيله .

مع فائق الاحترام

النائب بسام حدادين

١٩٩٤/١/١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / أ/٢٦٥٥

التاريخ : ٨ / ٧ / ١٤١٤

الموافق : ٢٠ / ٣ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بصورة عن كتاب عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الاداري رقم

ب/١٨٦ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ومرفقاته بخصوص السؤال الموجه من سعادة النائب بسام حدادين عن انجازات الديوان موضوع كتابكم رقم ٢٧٦/١٨/١٦/٣ تاريخ ١/٢٣/ ١٩٩٤ .

يرجى التكرم بالاطلاع واجراءاتكم

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري

الرقم : ١٨٦/٢١

التاريخ : ١٢/رمضان/ ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢٢

دولة رئيس الوزراء الأفخم

تحية وتقديراً وبعد

فأشير الى كتاب دولتكم رقم ١٢/٥١/ ٤/أ/١٣١١ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ . بخصوص السؤال الموجه من سعادة النائب السيد بسام حدادين عن إنجازات ديوان الرقابة والمؤسسات التي قام الديوان بمراجعة وتدقيق أعمالها .

أرفع لدولتكم ملخصاً عن المعلومات المطلوبة . راجياً التكرم بإجراء ما ترونه مناسباً .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق التقدير والإحترام ،،،،

رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الإداري

الدكتور محمد الذنيبات

ملخص إنجازات ديوان الرقابة والتفتيش الإداري

في عام ١٩٩٣

- أنشيء ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في مطلع عام ١٩٩٣ بموجب النظام رقم ٥٥ لعام ١٩٩٢ .
- يعمل في الديوان حالياً خمسة وعشرون موظفاً جامعياً تم تعيينهم في منتصف شهر آب من عام ١٩٩٣ من بينهم عدد من العاملين في أجهزة الدولة المختلفة تم نقلهم الى ديوان الرقابة .
- قام الديوان بإعداد برامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع معهد الإدارة العامة لتأهيل موظفيه وتزويدهم بالمهارات اللازمة لاداء عملهم .
- عقد الديوان عدداً من اللقاءات مع موظفي الدولة في كافة محافظات المملكة بلغ عددها ثلاثون لقاء للتعريف باهداف الديوان وتوضيح مهماته وواجباته وآلية عمله .
- من أهم إنجازات الديوان خلال عام ١٩٩٣ :-

أ- إلغاء بيوع أراضي مملوكة للدولة تمت بأسعار رمزية .

ب- ايقاف إستئجار سيارات وآليات لبعض دوائر الدولة وإعادة تنظيم عملية الإستئجار عند الضرورة وفق أسس وقواعد محددة .

ج- إعادة النظر في بعض العطاءات المطروحة من قبل بعض الدوائر بسبب عدم مراعاة متطلبات العمل بدقة كافية .

د- إلغاء قرارات تعيين موظفين في الجهاز الحكومي بسبب تجاوزها لأسس وقواعد تعين وانتقاء الموظفين .

هـ- إلغاء قرارات إدارية مخالفة للقوانين والأنظمة والأسس النافذة في مجالات متعددة مثل ترقية الموظفين وتصنيفهم وإنهاء خدماتهم وكذلك الغاء قرارات متعلقة بشراء لوازم وأجهزة لمخالفتها نظام اللوازم العامة وقرارات متعلقة بالهياكل التنظيمية في بعض المؤسسات وقرارات متعلقة باستملاك وتأجير أراضي الدولة وقد بلغ عدد القررات التي تم تصويبها (٢٩٥) قراراً من أصل (٨٠٠) حالة نظر بها الديوان تبين عدم أحقية (٣٠٠) حالة منها وأما المتبقي منها فما زال الديوان يتابع تصويبها مع الدوائر المعنية .

و- مراجعة وتدقيق اعمال (١٦) دائرة حكومية هي :-

- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري
- مؤسسة التدريب المهني
- سكة حديد العقبة
- المؤسسة الإستهلاكية المدنية .

- المنظمة التعاونية . - وزارة الاوقاف .
- سلطة المياه . - سلطة وادي الأردن .
- الخط الحديدي الحجازي . - وزارة الزراعة .
- وزارة الصحة . - صندوق المعونة الوطنية .
- وزارة التنمية الإجتماعية . - سلطة الكهرباء الأردنية .
- مؤسسة الإقراض الزراعي . - سلطة إقليم العقبة .

- تناولت عملية المراجعة والتدقيق الجوانب الإدارية والتعيينات وشؤون الموظفين وتدقيق بعض العطاءات والمشاريع والإستثمارات الحكومية ومدى إقتراب هذه المؤسسات من تحقيق الأهداف المرسومة لها .

- وقد تم مناقشة تقارير سبع دوائر منها مع مسؤوليها واتفق على تصويب بعض القرارات ووضع أسس وإجراءات جديدة تكفل حسن الأداء والانجاز وهي :-

- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية . - مؤسسة التدريب المهني .
- مؤسسة سكة حديد العقبة . - المؤسسة المدنية الإستهلاكية .
- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري - المنظمة التعاونية الأردنية .
- سلطة اقليم العقبة .

- ترتب على تلك الإنجازات توفير ما يقدر بستة ملايين دينار إضافة الى انصاف بعض أصحاب الشكاوي وبالتالي المساهمة في ترسيخ قواعد الخدمة العامة وتطبيق مبدأ سيادة القانون .

- أبدت الدوائر الحكومية التي قام الديوان بمراجعة وتدقيق أعمالها ومخاطبتها تعاوناً مقبولاً ويسعى الديوان الى بناء وتعزيز روح التعاون مع مؤسسات الدولة وأجهزتها بما يخدم المصلحة العامة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

سؤالنا كان عن الدراسات والمراجعات التي قام بها ديوان الرقابة والتفتيش الاداري للوزارات والمؤسسات الحكومية ، وطلب تزويدنا بالنصوص الكاملة للدراسات التي أجراها الديوان المذكور . الجواب الذي وردنا من الحكومة كان مقتضباً جداً وبالعموميات وبما لا يزيد عن صفحة ونصف بالخط الكبير .

تحدث الرد عن عناوين لمخالفات وقعت من العيار الثقيل دون أن يحدد الوزارة أو المؤسسة التي تمت بها هذه التجاوزات والمخالفات ، التي شملت كما يقول الرد ما يلي :-

- إلغاء بيوعات لأراضي مملوكة للدولة بأسعار رمزية .
- ايقاف استئجار سيارات وآليات .
- اعادة النظر في بعض العطاءات المطروحة لعدم مطابقتها للشروط .
- إلغاء قرارات تعيين موظفين في الجهاز الحكومي .
- الغاء قرارات متعلقة بشراء لوازم وأجهزة لمخالفتها نظام اللوازم العامة .

ويضيف الرد أن عدد القرارات التي تم تصويبها "٢٩٥" قراراً خلال فترة عمل الديوان من اربعة - خمسة أشهر تقريباً آخذين بعين الاعتبار أن "١٦" دائرة حكومية فقط خضعت للتدقيق خلال المدة المشار اليها .

السيد الرئيس - الزملاء الكرام

هل سمعتم عن مسؤول حكومي جرى تقديمه للمحاكمة بسبب أي من المخالفات الـ "٢٩٥" التي يتحدث عنها الرد والتي شملت تجاوزات من العيار الثقيل كما يكشف تقرير الديوان الذي هو نفسه رد الحكومة ؟ كنت أتمنى أن يتم الالتزام بالسؤال والكشف عن المخالفات ومرتكبيها بالاسم والموقع . كنت أتمنى أن يسمي لنا ديوان الرقابة والتفتيش أسماء الوزارات والمؤسسات التي ترفض التجاوب معه .

فعندما يقول الرد بأن الدوائر الحكومية أبدت تعاوناً مقبولاً ، لاحظ كلمة "مقبولا" ،وانه يسعى لتعزيز روح التعاون . أفهم من هذا الكلام أن هناك جهات عصية علىالديوان ، فمن هي هذه الجهات ؟ .

كنت اتمنى أن يكون الرد بحجم السؤال ووضوحه لا بطريقة الكلمات المتقاطعة . سأطلب من الحكومة حل هذه الكلمات المتقاطعة من خلال سلسلة من الاسئلة المبنية على هذا الرد ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم

(٥٧٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٧١١

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير البريد والاتصالات

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال : ترتبط اتصالات عجلون ادراياً باتصالات جرش علماً بان اتصالات عجلون مفصولة تماماً عن اتصالات جرش ولا يوجد بينهما اي عامل مشترك سوى المدير والمستودع فهما مفصولان في البيت والسيارات ومراكز القبض وغير ذلك . ان المراجع من عجلون يذهب لمراجعة مهندس الاتصالات فيقولون له ان المهندس مداوم في جرش ثم يذهب الى جرش فيقولون له ان المهندس مجاز او عنده اجتماع في اربد . وهكذا يبقى المواطن ضائعاً ولا يجد من يستلم منه معاملته لان المدير هو وحده المخول لكل الصلاحيات ولهذا فان الحاجة تقتضي بان يعين لعجلون مهندس دائم يقوم بالاجراءات المناسبة ويكون مقره عجلون . فما رأي معالي الوزير في ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٩٤/٢/١٤

النائب د .فرح الربضي

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الرقم : ١ / ١ / ٣٣ / ٧ / ١ / ٥٧٢٥

التاريخ : ١٩٩٤/٤/١٠م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : سؤال النائب د.فرح الربضي

حول اتصالات جرش وعجلون

تحية واحتراماً وبعد ،،،

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٣/١٦/ ٧١١/٢٠ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤م والمرفق به صورة عن السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٤/٢/ ١٩٩٤م والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

ارجو ان اوضح لدولتكم ما يلي :

من خلال مشروع التطوير لاقليم الشمال تم تقسيم محافظة اربد الى ثلاث مناطق هي :

١- منطقة اربد التنموية اي مدينة اربد وضواحيها .

٢- قصبة اربد والوية الرمثا وبني كنانة والكورة والاغوار الشمالية .

٣- لوائي جرش وعجلون .

على ان يكون هنالك مهندس مسؤول لكل منطقة من المناطق الثلاث .

وفيما يتعلق بالمنطقة الثالثة مدار السؤال فانه يوجد في كل لواء من اللوائين مهندس للشبكة الهاتفية يتابع اعمال الصيانة والتركيبات والمشاريع التي تخص اللواء ومراقب لكل مركز لخدمات المشتركين في كل لواء يتمتع بكافة الصلاحيات التي تتعلق بقبول وتنفيذ طلبات الاشتراك وتحصيل المطالبات الهاتفية وحل اي اشكال بهذا الخصوص وان دوام مدير المنطقتين ما بين اللوائين لا يعيق العمل الاداري او الفني لوجود من يقوم بتلك الاعمال والمتعلقة بالجمهور مباشرة ولكن شح الامكانيات الفنية لعدم توفر السعات المقسمية والشبكية في غالبية المناطق الهاتفية وهو الامر الذي لا يتقبلُه المواطن مما يجعله يطلب مقابلة المسؤول الاول لحل هذه المشكلة وبعدها يطلب مقابلة مدير الاتصالات .

اننا نامل ان توفر خطة المؤسسة للاتصالات للاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ والتي تتضمن انشاء مقسم الكتروني وستة توابع الكترونية في عجلون المزيد من الخطوط والارقام الهاتفية لتلبية احتياجات اللواء من الخدمة الهاتفية ومع اكتمال البرنامج الاستثماري ومشروع منطقة لواء عجلون جزء منه وعلى ضوء توسع اعمال الاتصالات في تلك المناطق سيعاد النظر في الترتيبات الادارية لهذه المناطق .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،،،

وزير البريد والاتصالات

رئيس مجلس ادارة

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الدكتور طارق سحيمات

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الربضي .

الدكتور فرح الربضي : أعتقد أن رد معالي وزير الاتصالات كان كافياً ولكنني أتمنى على معالي الوزير الحالي أن يفعل الخطة الخمسية الموضوعة لمحافظة عجلون لانها تفتقر الى المزيد من خطوط الهاتف . منذ خمس سنوات لم يزد فيها خط هاتفي واحد ، أضف الى هذا أن الخطوط في حالة سيئة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : شكراً معالي الرئيس .

أشكر سعادة النائب فرح الربضي على سؤاله المقدم لمعالي وزير البريد والاتصالات السابق ، واعتقد أن هذه المشكلة قد حلت بانشاء محافظة عجلون ومحافظة جرش ، أما قضية نقص الهواتف في محافظة عجلون فأن هذه المحافظة هي كسواها من المحافظات ، فأغلب المحافظات الحقيقة تنقصها الهواتف العامة وذلك لأسباب كثيرة منها السنوات التي مرت على هذه المملكة وكان هناك خطوط كثيرة زائدة ولكن بسبب كثرة العائدين الى المملكة قد استنفذت هذه الخطوط وهذه الهواتف . ولكن الحكومة سعياً منها لتأمين هذه الهواتف ، وهذه الهواتف تعتبر أداة جيدة للتنمية الاقتصادية فالحكومة قائمة على مشروع وطني بكلف حوالي "٢٠٦" مليون دينار وأن جميع المبالغ لهذه الخطة متوفرة ، وسيكون نصيب محافظة عجلون حوالي "١٣٠٠٠" هاتف جديد لأن هناك "٢٨٠٠٠٠" هاتف جديد ستتوفر في جميع أنحاء المملكة موزعة حسب الحاجة الى جميع المحافظات والاماكن النائية . هذا بالاضافة الى أن الحكومة أيضاً اتخذت قراراً باعطاء شركة محلية عطاء هواتف خلوية ستزود المملكة خلال العشر سنوات القادمة بحوالي "٣٠٠٠٠" خط هاتفي .

وبهذا نكون قد قضينا على النقص الحاصل في الهواتف في المملكة ... وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ بدر

السيد بدر الرياطي : لي سؤال هنا .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي السؤال مر ولا عودة الى جدول الاعمال ثانية ، كان يفترض يا شيخ أن تكون عند الرد على سؤالك .

السيد بدر الرياطي : كنا في الصلاة .

معالي رئيس المجلس : ربنا يتقبل إن شاء الله . قرارات اللجان .

السيد الامين العام :

(٤) قرارات اللجان .

١. قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٢/١١/١٩٩٤ والمتضمن مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ والمعاد من مجلس الاعيان .

معالي رئيس المجلس : مقرر اللجنة المالية .

السيد سمير حباشنة مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٤ برئاسة **معالي المهندس على ابو الراغب** رئيس اللجنة وحضور اعضاء اللجنة اصحاب السماحة والسعادة السادة :-

منير صوبر ، ذيب اليس ، الدكتور عبد الحافظ الشخانبة ، عبدموسى النهار ، سميح الفرح ، ضيف الله المومني ، بدر الرياطي ، محمد الخيطي ، محمد داودية ، والدكتور نادر ابو الشعر .

وحضر اجتماع اللجنة **السيد محمد البطاينة** / مدير المؤسسة الاردنية للاستثمار ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ المعاد من مجلس الأعيان .

وبعد دراسة قرار مجلس الاعيان المتعلق بالموافقة على المادة الرابعة والمعدلة للمادة الثامنة من القانون الاصلي كما وردت في مشروع الحكومة ، قررت اللجنة الموافقة على قرار مجلس الأعيان .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية **حكم خير**

أمين عام مجلس الامة

هكذا من الأصل

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار
(والمعاد من مجلس الأعيان)

المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار اللجنة المالية لمجلس النواب
المادة (٨) أ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية.	المادة (٤) :- تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والإستعاضه عنه بالنص التالي : - ب - يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية : - ١ - تطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها.	المادة (٤) الفقرة (ب):- ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ . واضافة الفقرة (ج) التالية إليها : - ج - يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية : ١ - موافقة	المادة (٤) ـــــــ موافقة كما وردت في المشروع.	الموافقة على قرار مجلس الأعيان.

المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار اللجنة المالية لمجلس النواب
ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ وينقل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملون فيه عند نفاذ أحكام هذا القانون الى المؤسسة بكامل حقوقهم والإلتزامات المترتبه عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزءاً من خدماتهم في المؤسسة.	٢ - اعداد مشروع الموازنة التقديرية والحسابات الختامية والتقارير السنوية ورفعها الى المجلس. ٣ - الاشراف على موظفي ومستخدمي المؤسسة وادارة جميع أجهزتها. ٤ - اعداد التقارير الخاصة بأعمال المؤسسة ووضعها المالي ورفعها الى المجلس.	٢ - موافقة ٣ - الاشراف على موظفي المؤسسة ومستخدميها وادارة جميع أجهزتها. ٤ - موافقة		

المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار اللجنة المالية لمجلس النواب
	٥ – ممارسة صلاحيات أمر الصرف في المؤسسة وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن.	٥ – موافقة		
	٦ – تعيين ممثلي المؤسسة في اجتماعات الهيئات العامة للشركات التي تساهم فيها المؤسسة.	٦ – موافقة		
	٧ – أي صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس أو تناط به بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها.	٧ – موافقة		

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للرأي في المجلس الكريم ، موافقة ؟

موافقة . الذي يليه عطوفة الامين .

السيد الامين العام :

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٥/١١/١٩٩٤ والمتعلق بالقوانين التالية :

– قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .

– مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ .

معالي رئيس المجلس : مقرر اللجنة القانونية ، تفضل .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ برئاسة رئيسها معالي **الاستاذ عبد الكريم الدغمي** وبحضور مقررها سعادة **الاستاذ حاتم الغزاوي** وبحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب اعضاء اللجنة :-

سليمان سلامة السعد ، د.همام سعيد ، د. عوض خليفات ، عبد الرؤوف الروابدة ، عبدالباقي جمو ، عبدالعزيز جبر ، د.فوزي الطعيمة ، د.احمد القضاه ، محمود الهويل ، د.عبدالرزاق طبيشات ، م. عبدالهادي المجالي ، مفلح الرحيمي ، د.احمد الكوفحي .

وتغيب بمعذرة اصحاب السماحة والسعادة السادة اعضاء اللجنة :

د. مصطفى شنيكات ، عبدالله اخوارشيدة ، عبدالمنعم ابو زنط ، عبدالرحيم العكور ، د. ابراهيم زيد الكيلاني .

ودرست اللجنة القوانين التالية :-

اولاً : قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .

ثانياً : مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ .

وقد قررت اللجنة بالنسبة للقانون الاول القانون المؤقت قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية الموافقة عليه بعد اجراء التعديل التالي على :

المادة (٢)

المعدلة للمادة (٨) من القانون الاصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :

أ- يتألف المجلس من :

رئيس المجلس	رئيساً
المدير العام	عضواً
امين عام وزارة المالية	عضواً
امين عام وزارة النقل	عضواً
مدير الطيران المدني	عضواً

رئيس اركان سلاح الجو الملكي الاردني	عضواً
ثلاثة اعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة	اعضاء

ب- يعين رئيس المجلس والاعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

ج- لمجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس او اي من الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

د- اذا شغر لاي سبب من الاسباب مركز رئيس المجلس او احد الاعضاء المعينين في مجلس الادارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة .

هـ- يختار المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس يتولى اعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

و - يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

اسباب رد القانون المعدل لقانون

مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

لسنة ١٩٩٢

١- ان تولي احد الوزراء منصب رئيس مجلس ادارة المؤسسة لا يلبي متطلبات المرحلة الراهنة ، خاصة مع كثرة تبدل الحقائب الوزارية الامر الذي ينعكس سلباً على ادائها فلا تتحقق معه الديمومة والاستقرار لادارتها .

٢- ان ادارة هذه المؤسسة تتطلب تخصصاً وتفرغاً للنهوض باعباء مسؤولياتها .

لذلك أرتأينا ان يتم تعيين رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام بارادة ملكية لتحقيق الاستقرار والنماء المنشودين لها .

ولكم منا اطيب التحيات ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /

الخطوط الجوية الملكية الأردنية

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١ -

يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

المادة (١) -

موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة للنقاش ، موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٨ -أ -

يتألف المجلس من رئيس وأربعة أعضاء يمثلون الحكومة وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم جميعاً مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقترن تعيين الرئيس بالإرادة الملكية .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٢-

تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بالغاء ما ورد في الفقرات (أ ، ب ، ج) منها والإستعاضة عنه بما يلي :

أ- يتألف المجلس من :

المدير العام رئيساً

وكيل وزارة المالية عضواً

وكيل وزارة النقل عضواً

مدير الطيران المدني عضواً

قائد سلاح الجو الملكي عضواً

ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة يعينون لمدة ثلاث سنوات بإرادة ملكية بناء على قرار مجلس الوزراء .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

المادة (٢) :

المعدلة لنص المادة (٨) من القانون الأصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

أ- يتألف المجلس من :-

رئيس المجلس رئيساً

المدير العام عضواً

أمين عام وزارة المالية عضواً

أمين عام وزارة النقل عضواً

أمين عام وزارة النقل عضواً

مدير الطيران المدني عضواً

رئيس اركان سلاح الجو الملكي الأردني عضواً

ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة اعضاءً

معالي رئيس المجلس : المادة ٨ / أ مطروحة للنقاش . الشيخ عبدالمنعم أبو زنط .

السيد عبدالمنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

يلاحظ معالي الرئيس أن جميع الاعضاء والرئيس للمجلس موظفون ، فلذلك أقترح أن يقيد الثلاثة اعضاء الذين ذكروا في ذيل الفقرة " أ " " ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة اعضاءاً " أن يضاف وذلك من القطاع الخاص ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ورد في نص المادة كما جاء في قرار اللجنة القانونية

أ- يتألف المجلس من :-

رئيس المجلس رئيساً

المدير العام عضواً

ماذا لو تم كما هو الحال الان في الملكية الاردنية أن يكون الرئيس التنفيذي هو المدير العام ؟ الان الرئيس التنفيذي للملكية الاردنية هو نفس المدير العام .

يعني اللي يحصل الان أن الرئيس التنفيذي والمدير العام هو نفس الشخص . إلا ان يضاف هناك وينص عليها نصاً يتألف مجلس الادارة من :- حتى لا يكون عندنا لبس بين الرئيس التنفيذي للملكية الاردنية ورئيس مجلس الادارة للملكية . لانه الان عندنا الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الادارة حتى يكون النص واضح . يعني حتىلا يجمع مستقبلاً بين الرئيس التنفيذي والمدير العام للملكية الاردنية ، علماً بانه عندنا عضوين واحد بأسم الرئيس وواحد بأسم المدير العام ، واحد رئيساً وواحد عضواً .

لذلك أرجو إما أن توضح بان هذا النص يخص مجلس الادارة وينص عليه بصراحة ، أو إذا كنا نتحدث عن الرئيس التنفيذي والمدير العام فهذا أمر آخر .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

في الدورة السابقة اصر أعضاء اللجنة القانونية على موقفهم الاول وهو أن يكون وزير النقل رئيساً لمجلس الادارة . ولكنْ في هذه الدورة ارتأت اللجنة فعلاً أن توكل الامر الى مجلس الوزراء ليقرر بنفسه ليقترن هذا التعيين بارادة ملكية سامية ، واختير ايضاً ثلاثة أعضاء

من ذوي الخبرة سواء كانوا من الموظفين العموميين أو غير العموميين . ولذلك ان نقيد الامر بان يكونوا موظفين او غير موظفين اراه تقييد غير سليم في هذا الموضوع وترك الامر لمجلس الوزراء أن يقرر ذلك ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد عبدالكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

أود أن أوضح للاخوة الذين تساءلوا عن بعض النقاط ، الرئيس التنفيذي هنا لا علاقة له بالامر . هذا الكلام يتعلق بمجلس الادارة فقط ، وكلمة المجلس معرّفة استاذ أحمد في بداية القانون الاصلي . فلا داعي لأن يكون هنالك أي إلتباس في هذا الموضوع وأرجو أن يكون واضحاً .

ثم أن المجلس لم يصر على قراره بخصوص إبقاء وزير النقل رئيساً لمجلس الادارة الذي حصل على العكس شيخ سليمان ، الذي حصل أن المجلس لم يصر . لم تحصل أغلبية الثلثين الدستورية حتى يعتبر قرار المجلس السابق نافذ المفعول ، الذي حصل أن الاغلبية لم تحصل وبالاستحقاق الدستوري يحال القانون الى الدورة اللاحقة وهي الدورة التي نحن بصددها الان .

أما بخصوص التقييد بأن يكون الثلاثة الذين من ذوي الخبرة والاختصاص ينص عليهم نصاً من القطاع الخاص فهذا تقييد غير مرغوب وغير محبّب في القوانين لان المطلق يجري على إطلاقه وأفضل . وقد كان هذا النص موجود في القانون الاصلي لذلك عدل في القانون المؤقت بأن يترك مطلقاً ولا يحدد حصراً ، والتحديد بشكل حصر قد يؤذي وقد يسبب الضنك في اختيار الاعضاء الثلاثة . لكن يترك لمجلس الوزراء أن يختار ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص أو من القطاع العام وهم غالباً من القطاع الخاص دون أن نقيدهم بذلك .

أعتقد معالي الرئيس أن كل هذا المشروع او هذا القانون المؤقت قد عاد الينا بسبب موضوع رئيس مجلس الادارة ، وقد عاد من جلالة الملك كما هو ملاحظ بالإرادة الملكية فقط في موضوع رئيس مجلس الادارة .

لذلك النقاش به طويلاً ياخذ وقت أعتقد اننا بحاجة اليه أكثر لانه نوقش في المجلس السابق ونوقش في الدورة العادية السابقة ، فأرى أن نصوت على الفقرة " أ " كما وردت في قرار اللجنة ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

مع أنني سأوافق مع اللجنة القانونية على التوصية لكنني أرجو أن ألفت انتباه الحكومة الى ما جاء في البند الاول من الاسباب الموجبة ،كنت أتمنى أن لا يكون أحد الاسباب لو إكتفت بالسبب الثاني لكان أفضل ، والتي تقول " أن تولي أحد الوزراء منصب رئيس



مجلسي إدارة المؤسسة لا يلبي متطلبات المرحلة الراهنة خاصة مع كثرة تبدل الحقائب الوزارية الامر الذي ينعكس سلباً على أدائها فلا تتحقق معها الديمومة والاستقرار لأدارتها " .

فأنني أتساءل معالي الرئيس عن باقي إدارتنا التي يترأس هيئاتها ومجلس إدارتها وزراء ولاعطي مثلاً الضمان الاجتماعي وهي مؤسسة مهمة جداً ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، قرار اللجنة القانونية مطروح على المجلس ؟

موافقة . شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون الاصلي

ب- تكون مدة المجلس أربع سنوات ويجوز عند انتهائها اعادة تعيين نفس أعضاء المجلس السابق وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت لآخر تبديل جميع أو بعض أعضاء المجلس إذا اقتضت المصلحة ذلك .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

ب- لمجلس الوزراء اعفاء جميع او بعض الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

ب- يعين رئيس المجلس والأعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بإرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل :

أرجو من الزملاء الكرام العودة الى أسباب رد القانون المعدل قانون مؤسسة عالية الخطوط الملكية لسنة ١٩٩٢ ، وأرجو في نهاية الكتاب أن أقرأ " لذلك أرتأينا أن يتم تعيين رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام بارادة ملكية لتحقيق الاستقرار والنماء المنشودين لها" .

لذلك أرجو إضافة في الفقرة "ب" يعين رئيس المجلس ومديرها العام والاعضاء الثلاثة .. الخ . وهذا ينطبق أيضاً على البند "ج" و "د" . فارجو من المجلس إضافة ومديرها العام ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذا مكانه ليس هنا ، مكان المدير العام في التعيين ليس هنا . هنا النص على التعيين بخصوص مجلس الادارة فقط معالي الوزير ، فقط لمجلس الادارة .

المدير العام معروف في القانون الاصلي ، إذا كان موجود بين يديك أرجو أن تعود له ، معروف أن المدير العام يعين بقرار مجلس وزراء مقترن بالارادة الملكية السامية ولذلك ليس ها هنا مكانه ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الفقرة "ب" مطروحة للمجلس الكريم ، هل يوافق ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

جـ - اذا شغر لأي سبب من الأسباب مركز عضو في مجلس الإدارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

جـ - اذا شغر لأي سبب من الاسباب مركز احد الاعضاء المعينين في مجلسي الادارة فيعين من يخلفه فيه وفقا لما جاء في الفقرة (أ) من هذه المادة .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

جـ - لمجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس أو أي من الأعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

د - يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

د- إذا شغر لأي سبب من الأسباب مركز رئيس المجلس أو أحد الأعضاء المعينين في مجلس الإدارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

هـ- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

هـ- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

و- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

موافقة . القانون ككل ؟ موافقة .

- وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب -

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- المعدلة لنص المادة (٨) من القانون الأصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :

أ- يتألف المجلس من :-

رئيس المجلس	رئيساً
المدير العام	عضواً
امين عام وزارة المالية	عضواً
امين عام وزارة النقل	عضواً
مدير الطيران المدني	عضواً
رئيس اركان سلاح الجو الملكي الاردني	عضواً
ثلاثة اعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة	أعضاء

ب- يعين رئيس المجلس والاعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

ج- لمجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس او أي من الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

د- اذا شغر لأي سبب من الأسباب مركز رئيس المجلس أو أحد الأعضاء المعينين في مجلس الادارة فيعين من يخلفه وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة .

هـ- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

و- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

رئيس مجلس النواب	امين عام مجلس الامة
م .سعد هايل السرور	حكم خير

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : القانون الذي يليه . اقرأ قرار اللجنة بالنسبة للقانون الثاني .

السيد المقرر :

اما بالنسبة للقانون الثاني قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية فقد قررت اللجنة الموافقة عليه بعد اجراء التعديل التالي على :-

المادة (٢) : المعدلة للمادة (٥) من القانون الاصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

المادة (٢) :

تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب. بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، يحظر انشاء اي جمعية ماسونية في المملكة .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم خير	اللجنة القانونية
امين عام مجلس الامة	لمجلس النواب

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

نظراً لقرار مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ الموافقة على اقتراح بقانون رقم (٩) والمتضمن وضع قانون لحظر الماسونية .

وقد وجد من المناسب ايراد هذا الحظر في قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦وسنداً لاحكام المادة (٩٥) من الدستور فقدوضع المشروع المقترح .

المادة كما وردت في التعديل

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

تأليف الجمعيات الخيرية والهيئات الإجتماعية :

المادة (٥) – لايجوز تأليف الجميعات الخيرية أو الهيئات الإجتماعية إلا بترخيص خطي من الوزير وفاقاً لأحكام هذا القانون .

المادة كما وردت في التعديل

المادة ٢-

يلغى نص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥-

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يتم انشاء الجمعيات والهيئات الإجتماعية بترخيص من الوزير وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسونية في المملكة .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢)

المعدلة لنص المادة (٥) من القانون الأصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

المادة (٢) :

تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية إليها :

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسونية في الممكلة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ . عفواً دكتور فرح مع أن طلب الحديث يجب أن يسبق موافقة المجلس ، لكن تفضل دكتور فرح .

الدكتور فرح الربضي : شكراً سيدي . أنا أريد فقط أن أتساءل إذا كنا نعيش في بلد ديموقراطية ويحترم الحريات والآراء المختلفة ، فلماذا مثلاً الماسونية نلغيها ؟ على أي قاعدة وعلى أي سبب ؟ . أنا شخصياً لم أعرف يوماً من الايام من هذه الجمعيات الماسونية ولا أعرف عنها إلا حديثاً . قرأت لها كتاب وتصفحته فاذا بكل المباديء مأخوذة من الديانة الاسلامية والمسيحية واليهودية وليست هنالك أي مباديء أخرى تضر في هذا البلد .

فأود ان أفهم لماذا هذا الالغاء طالما أن هذه الكتب التي تخص الماسونية لا عيب فيها كما هي ظاهرة في كتبها .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر تفضل .

السيد المقرر : هذا التعديل جاء بناء على إقتراح بقانون تقدم به بعض السادة النواب وليس من الحكومة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : كان قرار مجلس النواب السابق أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون لمنع كل مظاهر وأشكال جمعيات واندية الحركة الماسونية ، ولكن للأسف جاء هذا المطلب مختزلاً في هذه المادة . على أية حال وهي أقل القليل لكن ليس هذا هو الهدف الذي رمى اليه المجلس السابق ، المجلس السابق أراد أن يحظر قيام الماسونية كحركة بتنظيماتها وأشكالها المتعددة بما فيها من أندية وجمعيات . ولكن اختزلت الفكرة في مادة في قانون الجمعيات الذي قال بحظر قيام الجمعيات الماسونية .

المطلب كان أكبر من هذا بكثير ولكن أقل القليل هو الذي تقدم به هذا التعديل وهو مرحلياً مقبول عل طريق إن شاء الله أن يتخذ هذا المجلس قرار بحظر كل أشكال الحركة الماسونية التي هي حركة صهيونية تقود العالم ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالمجيد العزام .

الدكتور عبدالمجيد العزام : أود أن أتساءل مجرد تساؤل ما هو مصير المؤسسات الماسونية القائمة ؟ وهل يجوز لها انشاء فروع كونها قائمة في مناطق أخرى من المملكة غير عمان .

معالي رئيس المجلس : المادة كما جاءت في قرار اللجنة القانونية مطروحة للتصويت ، من مع المادة ؟ موافقة بالاكثرية . شكراً سعادة المقرر .

– وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس –

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

كما اقره مجلس النواب

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢– المعدلة لنص المادة (٥) من القانون الأصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :–

المادة (٢) :

تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب– يحظر انشاء أي جمعية ماسونية في المملكة .

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
حكم خير	م .سعد هايل السرور

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل .

قبل أن أرفع الجلسة أود أن أنبه أن إجتماعات بعض اللجان في هذا اليوم شكت من عدم توفر النصاب ، لذا أرجو من الزملاء الاكارم أعضاء اللجان أن يلتزموا بمواعيد عقد اجتماعات هذه اللجان ... وشكراً لكم وأرفع الجلسة –

– انتهت الجلسة –

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
حكم خير	المهندس سعد هايل السرور